



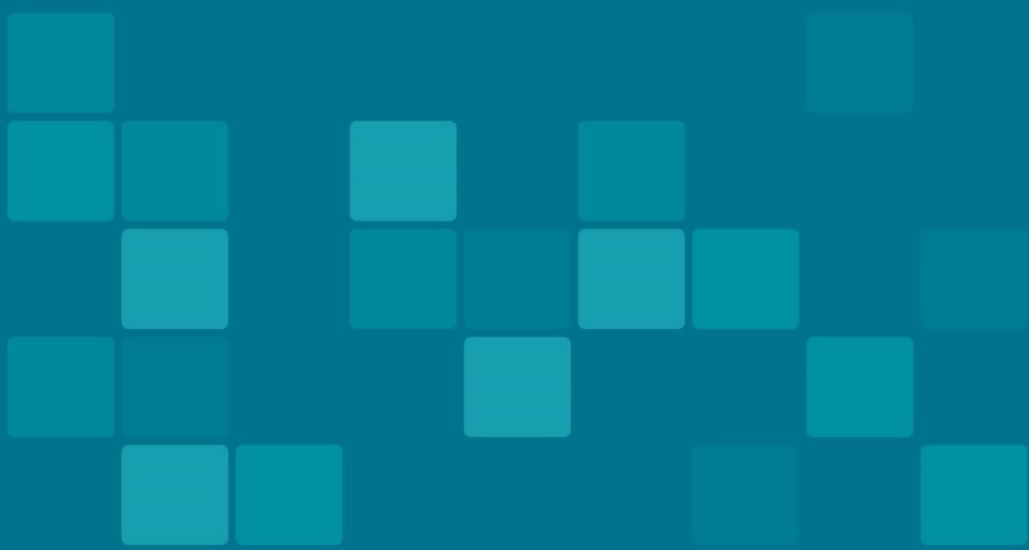
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

السيمنار الأسبوعي

3 أيلول / سبتمبر 2015

الديمقراطية الاقتصادية

سمير سعيان



سمير سعيّفان

خبير اقتصادي سوري، درس العلوم الاقتصادية في كلّ من سورية وألمانيا. تتركّز خبراته العملية المباشرة في حقلين اثنين، أحدهما في شركات المقاولات العامة وشركات مقاولات النفط والغاز، والآخر في الخبرة الاقتصادية والاستشارية؛ إذ قدّم استشاراته، من خلال مكتبه بدمشق، للشركات الخاصة، وللحكومة السورية، وللمنظمات الدولية، إضافةً إلى قيامه ببحوث ودراسات اقتصادية، فضلاً عن مساهماته المكتوبة والمنشورة بشأن قضايا الاقتصاد، والاقتصاد السياسي، والسياسات الاقتصادية، وقيادته عدّة فرق بحثية خلال حياته المهنية. وقد شغل موقع رئيس الجمعية السورية لمستشاري الإدارة دورتين اثنتين، وهو زميل في مركز الدراسات السورية في جامعة سانت أندروز في إسكتلندا، وعمل محاضراً في المعهد العالي للإدارة بدمشق. وقد نُشرت له كتب عديدة، علاوةً على عددٍ كبير من المقالات والبحوث.



الديمقراطية الاقتصادية

سمير سعيّفان

مقدمة

تبلورت في القرن التاسع عشر فكرة تجاوز الرأسمالية بوصفها نظامًا اقتصاديًا اجتماعيًا قائمًا على "استغلال الإنسان للإنسان"، وقامت مدارس فكرية نظّرت لهذا الأمر وكان أبرز مفكري القرن 19 ماركس من خلال كتابه الشهير "رأس المال". كما نمت حركات سياسية تعمل على قلب المجتمع الرأسمالي، كان أبرزها الأممية الشيوعية التي تحوّلت إلى حركة عالمية وجدت طريقها لتحقيق مشروعها مع ثورة أكتوبر الروسية عام 1917، فتحوّلت روسيا إلى معسكر اشتراكي بعد الحرب العالمية الأولى مشكّلةً تحديًا حقيقيًا للنظام الرأسمالي الغربي. ولكن في النهاية، خسر هذا المعسكر الحرب أمام النظام الرأسمالي.

ثمّة توجّه آخر أقام تجربته في تحقيق عدالة اجتماعية ضمن النظام الرأسمالي مثلته تجارب أحزاب أوروبا الديمقراطية الاجتماعية، بخاصة في العقود الثلاثة التي تلت الحرب العالمية الثانية، قبل أن يبدأ في نهاية سبعينيات القرن العشرين الهجوم الليبرالي الذي أجبر تجارب الديمقراطية الاجتماعية على التراجع؛ إذ تقدّمت التوجهات الليبرالية لتقضم شبكة الضمان الاجتماعي في البلدان المتقدّمة، وتُبرز مزايا رأس المال، وتدفع بالعمولة نحو الأمام، ونحو تحرير واسعٍ للتجارة والاستثمار وأسواق المال. وكانت نتيجة ذلك زيادة تمركز الثروة، وتوسّع الفقر وحدثت أزمات اقتصادية عميقة أصابت العالم كلّهُ.

أظهرت هذه التجارب وغيرها أن النمو الاقتصادي لوحده لا يقضي على الفقر، كما أن التوزيع العادل للدخل لوحده لا يقضي على الفقر، وأن القضاء على الفقر يتطلب نمو مع توزيع عادل للدخل.

ما زال سؤال تجاوز الرأسمالية سؤالاً قائماً. وفي هذا الشأن، توجد اجتهادات كثيرة غير أنها لم تتبلور في اتجاهات واسعة، ولم تحظَ بحضورٍ قويٍّ في المشهد الفكري والسياسي والاقتصادي. لا شكَّ في أنّ الحلَّ لا يكون بالعودة إلى النظام الذي كان سائداً في المعسكر السوفياتي والدولة المتغوّلة المستبدّة، وأنّه لا يكمن في الليبرالية الجديدة السائدة وتجريب ما هو مُجرب؛ لأنه سيؤدّي إلى النتائج نفسها. فالوصفة الليبرالية التي يروّج لها قد جُربت مراراً، حتى في حال عدم العودة إلى الدولة الاجتماعية الديمقراطية في أوروبا الغربية. ومن ثمّة، لا بدّ من البحث عن شيء جديد يستفيد من تجارب الماضي، ولكنه يستنبط شيئاً جديداً للمستقبل. وفي هذه الدراسة سنسعى لتقديم اجتهادٍ متعلّقٍ بتصوُّرٍ لتجاوز الرأسمالية، متّسمٍ بتجاوزها إياها من داخلها؛ وذلك من خلال عملية تطوُّر وإحلالٍ تدريجيٍّ، بعيداً من اللجوء إلى العنف، على أنّ هذا الاجتهاد لا ينقطع عن الواقع الذي تكوّن في كلّ بلد عبر عقودٍ – وربما قرونٍ – والذي له أُسسٌ وجدورٌ راسخةٌ.

سنبحث، إذن، في دراستنا هذه عن مُمكنات تجاوز الرأسمالية، ضمن شروطٍ مُعيّنة. وكي نقوم بذلك، لا بدّ من المرور على تجارب تجاوز الرأسمالية سابقاً، وتجارب إصلاح الرأسمالية من داخلها، مع الاستفادة من تجارب الرأسمالية نفسها في صوغ تصوُّرٍ لطريق يُمكنه أن يُفضي إلى تجاوزها نحو مجتمع اقتصادي اجتماعي ديمقراطي، من شأنه أن يُحقّق، على نحوٍ تصاعديٍّ، قدرًا من العدالة الاجتماعية أعلى وأكثر تطوُّراً. وسنبحث عن الأشكال الممكنة لهذا المجتمع، وعن شروط نجاحها لتنمية بذور نظامٍ اقتصاديٍّ اجتماعيٍّ بديل ينمو في رجم النظام القديم ويُولد منه، وخلال ذلك نذكّر العناوين الأولى التي سنتناولها في هذا البحث.

أولاً، مبدأ الاستحقاق بوصفه مبدأً موجّهًا

يُشكّل "مبدأ الاستحقاق" مبدأً شاملاً للعدالة والإنصاف، فهو يعني أن يحصل الفرد على ما يستحقه لقاء ما يقوم به؛ إذ يقول سان سيمون "تتحقّق العدالة الاجتماعية عندما تُكافأ المساهمات بما يتوافق مع مبدأ الاستحقاق". والاستحقاق في هذا السّياق يعني أن يحصل الفرد على دخلٍ ملائمٍ لمساهمته في إنتاج القيم المضافة؛ أي في إنتاج سلعٍ وخدماتٍ. وهكذا، فإنّ من يساهمون أكثر من غيرهم في إنتاج المجتمع ومنفعته، سيحصلون على مكاسب أكبر من أولئك الذين لا يُقدّمون سوى مساهمات قليلة، وهذا ما اعتمده ماركس في مقولته: "من كلٍّ بحسب قدرته، ولكلٍِّ بحسب جهده". ولكن هل في الإمكان قياس هذه المساهمة كمياً وبوسائل نقدية؟

إنّ الأمر قد أصبح مختلفًا كثيرًا عمّا كان عليه، وإنّ جوهر الصراع الاجتماعي متعلّق بمسألة توزيع الدخل. فالاستحقاق يجب أن يكون لقاء المساهمة في الإنتاج؛ أي إنّه مكافأة على عناصر الإنتاج، وهي في عالم الأعمال:

- المواد الأولية والمساعدة التي تُستهلك نهائيًا خلال عملية الإنتاج، سواء دخلت في الإنتاج وشكّلت جزءًا منه، أو استُهلكت للمساعدة في إنتاجه (مثل الطاقة).
- الأصول الثابتة التي تُستعمل في عملية الإنتاج وتهلك بنسبة معينة (مثل الأدوات، والمعدات، والوسائط، والمباني.. إلخ).
- قوّة العمل البشرية التي تقوم بالإنتاج في مختلف أقسامه ومراحله.
- رأس المال الذي يُموّل العملية الإنتاجية، سواء كان ذلك في مرحلة الإنتاج أو التصريف.

بيع السلعة في السوق الذي يحقّق إيرادًا يُغطّي تكاليف المدخلات من مواد أولية ومساعدة، ويُعوّض الأصول الثابتة المستهلكة، وتكاليف رأس المال المقترض، وأجور قوّة العمل، ويُعوّض كذلك تكاليف أيّ خدمات أُنفقت في إنتاج السلعة، ثمّ يحقّق بعض الربح أو الخسارة. والربح الذي يحقّقه المستثمر هو تعويض مقابل مساهمته برأسماله، ومجازفته، ودوره في تنظيم الإنتاج.

من ثمة يبرز اختلاف كبير بين النظرية الاشتراكية والنظرية الرأسمالية؛ ذلك أنّ النظرية الاشتراكية تعتقد أنّ الأجور والرواتب والأرباح قيمّ مضافة تمّ خلقها بفضل العمل الحيّ، من خلال العملية الإنتاجية. فالأرباح ليست سوى اقتطاع من استحقاق قوّة العمل، ويسمّيها ماركس "فضلّ القيمة"؛ أي إنها "استغلال". رأس المال، إذن، ليس أكثر من عملٍ بشريّ متراكم أنتجه بعضهم من قبل، واستولى عليه بعضهم الآخر، وهؤلاء يستخدمونه لمزيد الاستيلاء على جهد الآخرين. وفي النهاية رأس المال في حدّ ذاته غير منتج، وهو يدخل كمعمل متراكم في الإنتاج بقيمته نفسها؛ لأنه سينفق في شراء موادّ معينة، أو أصول ثابتة للإنتاج، أو نيل خدمات.. إلخ. فالقيمّ المضافة لا يخلقها إلاّ العمل الحيّ. والسلع والخدمات تتخذ قيمتها التبادلية؛ أي قيمتها في السوق، لأنه بُذل فيها جهدٌ بشريّ، وما لا يُبذل فيه جهدٌ بشريّ فلا قيمة له، مهما كانت قيمته الاستعمالية كبيرة؛ كالهواء والشمس.

أما أصحاب النظرية الرأسمالية، فهم يرون أنّ الربح تعويضٌ، وأنه مكافأة على المبادرة، أو المخاطرة، أو التدبير، أو الأفكار الجديدة.. إلخ، وأنّه حقّ تحميه القوانين الإلهية والوضعية. غير أنّ اليساريين يردّون عليهم بأنّ هذه القوانين وضعها المالكون لتكرّس الاستغلال وتحميه.

مع الأرباح الصغيرة في الأعمال الصغيرة والمليكات الصغيرة، يبقى الأمر في حدود المعقول والمقبول؛ حين نعدّ الربح مكافأةً يستحقّها صاحب رأس المال. ولكن عندما تبلغ إيرادات شخص واحد المئات، أو الآلاف، أو عشرات الآلاف، بل مئات الآلاف من إيرادات البشر، فلا يمكن أن يُعدّ الربح حينئذٍ مكافأةً على مبادرة، أو مخاطرة، أو تدبير، أو أفكار جديدة.

يمكن المحاجّة طويلاً في عدم عدالة توزيع الدخل بين حصة العمل وحصة الربح، وفي مبدأ الاستحقاق الذي يتحقّق في اقتصاد السوق بطريقة غير عادلةٍ إطلاقاً، وفي الدخل الذي لا يُوزّع على نحوٍ ملائمٍ لمساهمة كلّ شخص في إنتاج القيم المضافة. لذا، سيبقى مبدأ الاستحقاق هذا دافعاً قوياً في اتجاه توزيع أكثر عدلاً للدخل.

على الرغم من ذلك، فإنّ عملية تحقيق الاستحقاق بطريقة عادلةٍ وإقامة نظام سياسي اقتصادي عادل، لا تتمّ عبر الثورة أو بوسائل عنيفة، ولا تتمّ كذلك عبر الانقطاع عن المجتمع القديم مرةً واحدةً، وبناء نظام جديد بأسسٍ جديدة، وأنظمةٍ جديدة ومؤسسات جديدة، وعقليةٍ جديدة بين عشية وضحاها. فقد أثبتت تجارب العالم وجود طرائق أخرى أكثر أمناً، وأوفر فائدةً.

لم نلجأ إلى مفهوم "العدالة"؛ لأنّ عبارة العدالة تبقى فضفاضةً، معبّرةً عن مضمون عريض غامض غير محدّدٍ خاضعٍ لمعايير مختلفة بحسب الناظر، فيفسرها كلّ فردٍ على هواه. وحتى إنّ عرّفنا العدالة بأنها "نيل كلّ إنسان قسطاً عادلاً من الثروة"، فإنّ النظام الليبرالي يزعم أنّه يحقّق العدالة الاجتماعية بإتاحته فرصاً متساويةً للربح وتحصيل الدخل بين الجميع، بغضّ النظر عن قيمة الدخل أو الثروة التي يُحقّقها أيّ فرد؛ ذلك أنّه يجب عدم التدخل فيها مهما بلغت نسبُ تفاوتها.

ويرى اليسار أنّ العدالة المشخصة في زمان محدّد ليست إلا تكريساً لحقوق الأقوياء الذين ثبتّوها في قوانينٍ وأعرافٍ وقيمٍ من أجل حماية منافعهم الخاصة، وأنّهم هم الذين يضعون القوانين، ثمّ يروجونها على أنّها قوانينٌ عادلةٌ. ومن ثمّة، على الجميع التزامها. أمّا من يخرقها، فجزاؤه أن يُعاقب. لذا، يمكن أن تصبح

"العدالة" مصطلحًا تستعمله الطبقات السائدة للتغطية والتمويه لإخفاء القسوة الشديدة التي تكتنف علاقات السُلطة التي تقوم عليها المجتمعات. إنّها أداة لكبح النزعة الطبيعية لدى البشر نحو المساواة، فهي تنظّم التفاوت وتحميه بقوانين أرضية ونواميس إلهية تقمع نزوع الفرد إلى تحقيق العدالة، وتحمله على الصمت إزاء التفاوت والصبر عليه.

ثانيًا، "الديمقراطية الاقتصادية" و"تجاوز الرأسمالية"

نتجّه مبدئيًا إلى تسمية ما نقوم به "الديمقراطية الاقتصادية". مستفيدين من معنى الديمقراطية التي تعني عدم الاحتكار. ففي حين تتوسع الديمقراطية السياسية عبر عالمنا المعاصر وتتعدّد أوجهها الاجتماعية والثقافية، ويتراجع الاحتكار السياسي (الاستبداد) نتيجةً لكفاح خاضته البشرية عقودًا وقرونًا ودفعت خلال ذلك أثمانًا باهظةً، مازالت الديمقراطية تقتصر على الجانب السياسي في العالم، ولا تصل إلى جوانب المجتمع الأخرى، ومازال الاحتكار الاقتصادي واستقطاب الثروة هما السّمّتين السائدتين والغالبتين، بل إنّهما يزدادان بدرجات متفاوتة في داخل مجتمعات جميع دول العالم، وفي ما بين دول المركز الرأسمالي ودول الأطراف. ومع الاحتكار الاقتصادي تصبح الديمقراطية السياسية - على الرغم من أهميتها - شكليّةً ومنقوصةً؛ إذ لا تُساوي قدرات من يملك المال، ويتحكم في فرص العمل، ويمتلك مؤسسات الإعلام والإعلان وصناعة الرأي العامّ، ويستطيع الترويج لأفكاره أو فرضها عبر قوَى مختلفة، قدرات من لا يملك سوى القليل أو من لا يملك أيّ قوّة تُذكر. فالاحتكار السياسي والاحتكار الاقتصادي صنوان ومن الطبيعة نفسها، ولا ديمقراطية سياسية من دون ديمقراطية اقتصادية.

تهدف مبادرة الديمقراطية الاقتصادية إلى جعل الديمقراطية تتوسع لتشمل القطاع الاقتصادي، ضمن ما نُسّميه "الديمقراطية الشاملة للمجتمع" بجميع جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فإنّ كانت الديمقراطية تعني المساواة بين البشر، فلا يمكن اقتصارها على مجال واحد فقط. وينبغي ألاّ نفهم خطأً أنّ الديمقراطية الاقتصادية تدعو إلى مساواة الدخل بين الجميع، بغضّ النظر عمّا يساهمون به في إنتاج القيم المضافة من خلال العملية الإنتاجية. فالأفراد مختلفون في مؤهلاتهم، وكدهم العضلي والذهني، ومبادراتهم، وقابلياتهم، ومن ثمة، لا بدّ أن تكون مساهماتهم مختلفةً. لذا، فإنّ ما يحصلون عليه من عائد ودخل سيكون مختلفًا، ولكنه اختلاف تحدّده في النهاية فوارق مساهمة الفرد في إنتاج القيم المضافة/ الدخل.

كي تتوازن الديمقراطية، يجب أن يتضافر جانبها الرئيسان؛ السياسي والاقتصادي. وحين يتوازن هذان الجانبان الأساسيان تتوازن الديمقراطية الاجتماعية والثقافية أيضاً. وهذا الأمر نفسه هو موضوع خلافٍ وصراعٍ بين مفاهيم تمثّل مصالحَ متناقضةً. فأصحاب الأرباح يعتقدون أنهم يحصلون على الأرباح بطريقة ديمقراطية، وأنّ حرمانهم من فرصة الربح أمرٌ مُعادٍ للديمقراطية؛ لأنّ الديمقراطية في أفهامهم هي تكافؤ الفرص، والفرص في اقتصاد السوق متاحة على نحو متساو أمام الجميع، والفرصة يحصل عليها من هو أقدر وأجدُر. أمّا من لا يحصل عليها، فتلك مسؤوليته. ويردُّ اليساريون بأنّ مسألة تكافؤ الفرص ليست أكثر من وهمٍ من جهة، وبأنّ الأمر أقرب إلى لعبة القمار من جهة أخرى.

الموجه الرئيس للديمقراطية الاقتصادية، ليس منع استقطاب الثروة وحسب، بل وتقليص الفروقات في الدخل على نحو تدريجي عبر صياغة سياسات تجتذب إليها قطاعات أوسع فئات الشعب لاعتمادها وتأييدها ودعمها لتصل الى التأثير في القرار الاقتصادي والسياسي. ولكن الفروقات ستبقى للأسباب التي أوضحناها والتي سنوضحها تباعاً. والمعيار الموجه للديمقراطية الاقتصادية هو أن تقترب تدريجياً من أن يكون حصة كل فرد من الدخل متناسب ومساهمته في إنتاج الدخل، (مبدأ الاستحقاق) أي بحسب دوره ومساهمته في العملية الانتاجية وفي عملية خلق السلع والخدمات في المجتمع.

يقوم هذا البحث على الفكرة الرئيسية التالية:

تتوزع القيمة المضافة المنتجة "الناتج" بين عائدين رئيسيين الأول هو الربح وهو عائد رأس المال أي عائد الملكية، والثاني هو عائد العمل أي الأجور والرواتب والتعويضات للعاملين. وبالتالي فالقاعدة البسيطة تقول:

- أنه كلما توسّعت قاعدة الملكية وكان عدد المالكين أكبر كلما كان عدد من يوزع عليهم الربح أكبر، وكلما كان استقطاب الثروة اقل والعدالة أكبر.
- كلما شكلت نسبة أصحاب الأرباح الصغيرة نسبة أكبر من مجمل الأرباح كانت العدالة أوسع
- كلما زادت حصة قوة العمل في الناتج المحلي الإجمالي، كلما حصل أصحاب قوة العمل على نصيب أكبر من الدخل وكانت العدالة أكبر.

ومن ثمّ، كافة النشاطات والأفكار والمشاريع التي تعزز قاعدة توزيع الدخل وفق ما ذكرناه أعلاه يسهم في تشكيل نظام اقتصادي اجتماعي جديد يتجاوز الرأسمالية، لأنه يقضي على التفاوت الكبير في توزيع الدخل وتراكم الثروة.

يمكن أن نعرف الديمقراطية الاقتصادية: بأنها نظام اقتصادي يقوم على سياسات تحقق مستوىً متنامٍ من عدالة توزيع الدخل باستخدام آليات السوق ذاتها، متمركزاً حول مبدأ "توسع قاعدة توزيع الدخل" التي يوجهها حصول الفرد على دخل يتناسب مع مساهمته في عملية خلق القيم المضافة، أي خلق الدخل والثروة.

ثالثاً، الديمقراطية الاقتصادية واقتصاد السوق الحرّة

يبقى المناخ الذي تنمو فيه الديمقراطية الاقتصادية هو اقتصاد السوق الحرّة القائم على العرض والطلب، وحرية الاستثمار، وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي والدخول إلى السوق والخروج منها. وتُشكّل الأسعار عبر آليات العرض والطلب، وتعزيز المنافسة، ومكافحة الاحتكار، واستكمال البنية التشريعية والتنظيمية والمؤسسية لاقتصاد السوق. واستكمال هذه البنية التي تُشجّع الاستثمار وتُحسّن مناخه بطريقة ترفع الإنتاجية، وتخفض التكاليف، وتزيد الديناميكية، وترفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، مسألة حاسمة في الاقتصاد العولمي المفتوح للمنافسة. وفي الوقت نفسه، يجب ألا يُؤخَذ بيد السوق الخفية وقدرتها الذاتية على التنظيم. وفي المقابل، ينبغي أن يُؤخَذ بمبدأ مراقبة السوق والتدخل بأدوات لا تتعارض مع اقتصاد السوق نفسها؛ لضبطها وتنظيم إخلالاتها.

ينبغي خلق مناخ استثمارٍ وبيئة استثماريةٍ لتشجيع الاستثمار الوطني، وتطوير البنية التشريعية والتنظيمية والمؤسسية المشجّعة للاستثمار والمُجتذبة لاستثمارات خارجية إضافية، وتطوير آليات التشاور مع هذا القطاع عل نحو يُحفّز الاستثمار الذي يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة. وهذا الدور يضع على كاهل القطاع الخاص المحلي المتوسط والكبير أعباءً ومسؤولياتٍ للقيام بإعادة هيكلة ذاتية، وتطوير آليات عمله ومؤسساته إلى مستويات إقليمية وعالمية كي يساهم في رفع قدرته التنافسية. وينبغي كذلك انتاج سياسات تحفّز الإنتاج وترفع الإنتاجية؛ من أجل إنتاج مزيد من السلع والخدمات القائمة على قوانين اقتصاد السوق وآليات عمله.

رابعاً، توسيع قاعدة الملكية

الملكية والمشاركة فيها حقّ لكلّ مواطن، ويمكن أن تكون الفكرة الرئيسية التي يقوم عليها مبدأ توسيع قاعدة الملكية "كل مواطن مالك"؛ إذ سيؤدّي توسع هذا القاعدة إلى توسيع شريحة الناس المستفيدة من عائد الربح. وما يقوم بالدور، في هذا السّياق، ليس عدد المستفيدين فحسب، بل نسبة مجموع حصص أصحاب العوائد الصغيرة؛ من عائد الملكية إلى إجماليّ حصص أصحاب العوائد الكبيرة التي تحتاج إلى مراقبة وتقدير مستمرّين.

يمكن قياس نمو المجتمع البديل في قلب القديم عبر عدد من المؤشرات أهمها:

- أ- نسب توزيع الناتج المحلي الإجمالي بين حصة قوة العمل وحصة الأرباح
- ب- تركيب توزيع حصة الأرباح كأن توضع فئات لأصحاب حصص صغيرة جداً وصغيرة ومتوسطة دنيا ومتوسطة ومتوسطة عليا وعليا دني وفوق العليا

يبدأ تحول المجتمع الرأسمالي إلى مجتمع جديد عندما يصبح الجزء الأعظم من السكان مالكيين للملكيات صغيرة تدر عليهم دخلاً، وتصبح الملكية الفردية الصغيرة والملكية الخاصة المشتركة أو الجماعية والتعاونية والمساهمة غير الاحتكارية والنقابية والحكومية هي التي تلعب الدور الأكبر في الاقتصاد وتشغّل العدد الأكبر من العاملين، ولها الحصة الأكبر من حيث امتلاكها لقيمة الأصول أو الجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي ومن حيث حصتها من السوق وحصتها من الربح.

إضافةً إلى الأشكال السائدة والمعروفة للملكية الخاصة ذات الطابع المشترك، لا بدّ من تطوير أشكال جديدة من المشاركة في الملكية. ولكن لا بدّ من الإقرار أولاً بالإفساح في المجال تجاه جميع أشكال ملكية وسائل الإنتاج، وجميع أشكال الملكية الخاصة الكبيرة والصغيرة، والملكية الخاصة الجماعية، وملكية الدولة، وعدم وضعها في تضادّ يؤدّي إلى التصادم والإقصاء القسري لأيّ شكلٍ كان؛ إذ ستكون لجميع أشكال الملكية أدوارها المتكاملة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن لهذه الأشكال أن تتنافس لإثبات جدارتها، ومن ثمة لإثبات مدى مساهمتها ومساحتها في ساحات الاقتصاد والمجتمع.

في هذا السّياق لا يصبح للسؤال متعلّقاً بالمفاضلة "الإرادية" بين أشكال الملكية معنيّ، وتصبح سياسات التأميم والمصادرة والتضييق على رأس المال الخاص، وإقامة اقتصاد شمولي دولتي، سياساتٍ عفاها الزمن،

ويصبح العِداء ملكية الدولة، أو الملكية العامة، أو الملكية المجتمعية، والدعوات للـ "خصخصة" طريقًا وحيدًا لمعالجة مشاكل القطاع الاقتصادي الحكومي، سياسات عفاها الزمن أيضًا. وفي ما نرى، لا يقلّ الانتقال إلى تطرفٍ يميني ضررًا من التطرف اليساري.

إنّ مفهوم قطاع الأعمال يجب ألا يقتصر على قطاع الأعمال الرأسمالي الفردي الخاص، بل يجب أن يشمل أيّ نشاط اقتصادي بغضّ النظر عن شكل الملكية، بما فيه قطاع الدولة الاقتصادي الذي يجب أن يخضع كذلك للأنظمة والقوانين والقواعد نفسها التي تخضع لها سائر أشكال الملكية، كما أنّ مفهوم الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج يجب ألاّ يعني ملكية الأفراد فحسب، بل هو تشمل الملكية الخاصة الجماعية أو المشتركة؛ مثل الملكية المساهمة، والملكية التعاونية، والملكية البلدية، والملكية النقابية، وغير ذلك من أنواع الملكية.

إنّ الأمر المُكَمَّل هو أن تُعدّ ملكية وسائل الإنتاج مسؤوليةً اجتماعيةً، لا مسألةً شخصيةً فرديةً خالصةً. ففي أيّ منشأةٍ توجد مجموعة من أصحاب المصالح، إلى جانب المالكين؛ أي ما يسمى بالإنكليزية Stake holder، بمعنى عمال المنشأة الذين يخسرون فرص عملهم بتدهورها والزبائن الذين يستخدمون منتجاتها. فتدهورها يسبّب الندرة ويرفع الأسعار، ويقلّص أعمال من يورّدون المواد الأولية ومن يقدّمون خدمات للمنشأة، إضافةً إلى أنّ الحكومة تحصل ضرائب للخرينة من المنشأة، وهذه الأطراف ليست هي أصحاب الأسهم Stock holder. وبما أنّ المنشأة مؤسسة اجتماعية مندمجة في الاقتصاد، وفي المجتمع أيضًا، فيجب النظر إليها على أنها مؤسسة اجتماعية بمسؤولية اجتماعية؛ بمعنى أنه مسؤول عن أن تضطلع بدورٍ إيجابي تُراعي فيه مصالح الجميع من جهة، وأنها توجب عليه بعض الالتزامات من جهة أخرى.

يشمل توسيع قاعدة الملكية تنمية أشكال الملكية التالية:

- دعم الملكية الصغيرة والفردية؛ أي دعم المشاريع الصغيرة، والصغيرة جدًا، والأسرية، ضمن قطاعات ملائمة لها، ولهذا الأمر سياساتٌ خاصةٌ وبرامج خاصةٌ أيضًا.
- تنمية الملكية التعاونية، سواء كانت جمعيات تعاونية إنتاجيةً سلعيةً؛ زراعيةً أو حرفيةً، أو جمعيات تعاونيةً خدميةً، أو تعاونيات استهلاكيةً. ويمكن للتعاونيات أن تكون مجمّعات تجارية وإنتاجية كبيرةً، وتنظّم وفق أحدث أنماط المؤسسات العصرية الكبيرة وأساليبها وأنظمتها، بدلًا من أن تكون منشآت صغيرةً فحسب. وعلى من الرغم أنّ القطاع التعاوني يحمل طاقات كبيرةً، فهو مازال لا يؤدّي دورًا يُذكر.

وإنّ تطوير دور الملكية التعاونية يحتاج إلى دراسةٍ لواقعه وتحديدٍ لمجمل حاجاته التشريعية والتنظيمية، وتحديدٍ للقطاعات الملائمة، وتحديدٍ لحزمة الحوافز ومستلزمات تنميته. ولدى أوروبا تجربة تعاونية تستحق الدراسة، على الرغم من أنها تراجعت في العقود الأخيرة وتحوّلت بعض مؤسساتها الكبرى إلى الأخذ بقواعد الشركات الخاصة. وسيسعى هذا البحث لدراسة طاقات القطاع التعاوني وتقديم أفكار إضافية لتنمية دوره.

■ من الجدير بالتطوير "الشركات التعاونية"، وهي شركة ربحية تعمل وفق قواعد السوق نفسها، وتخضع للنظم نفسها، وتدفع ضرائب، ومبدؤها هو أن يكون جميع العاملين في الشركة شركاء فيها. وهذا أمرٌ يحتاج إلى دراسة لتحديد مستلزماته التشريعية وغير التشريعية، وتحديد حزمة الحوافز لتنميته، وهذا النمط من الشركات يمكن أن ينشط في أيّ قطاع من القطاعات. وفي العالم بعض تجارب سيسعى البحث لدراستها للاستفادة منها وتقديم أفكار جديدة بشأنها.

■ تعزيز دور الشركات المساهمة العامة غير الاحتكارية؛ أي الشركات التي يكون فيها سقف منخفض جداً للملكية الشخص الواحد الطبيعي أو الاعتباري، والتي تطرح أسهمها للاكتتاب العام. ومن المجدي منح هذا النمط من الشركات معدلاتٍ ضريبيةً منخفضةً، وأن تُعطى أولويةً في تعهّد بعض الأعمال العامة. وسنسعى في البحث لمعالجة هذا الجانب.

■ تنمية ملكية الهيئات المجتمعية؛ مثل ملكية البلديات، وملكية النقابات والهيئات الاجتماعية الأخرى، والمنظمات غير الربحية، وقيامها بمشاريع اقتصادية وخصوصاً في قطاعات ملائمة للمجال الذي تختص به النقابة أو البلدية، من قبيل استغلال مرفق بلدي، وإقامة شركة أدوية لنقابة الصيادلة يساهم فيها الصيادلة، ومستشفى لنقابة الأطباء يساهم فيه الأطباء، وشركة مقاولات لنقابة المهندسين يساهم فيها المهندسون، وغير ذلك من الشركات، وينبغي أن تُقام هذه المشاريع وفق قواعد الربحية، والحساب الاقتصادي، واقتصاد السوق.

■ ستبقى الملكية الحكومية جزءاً مكمّلاً للملكية الخاصة في القطاع الاقتصادي، مهما بلغت دعوات الخصخصة والدولة النحيلة من غلوّ. ولكن يجب أن يتركز استثمار الدولة في القطاعات الاستراتيجية والقطاعات التي يُحجم القطاع الخاص عن الاستثمار فيها، إضافةً إلى قطاعات مختارة لتحقيق موارد للخزينة العامة. وحتى لو لجأت الدولة إلى تعهيد منشأتها وخدماتها وجزء من مهمّاتها، فإنّ بعض الخدمات لا يمكن تعهدها؛ لأنه لا يجوز إخضاعها للمصالح الخاصة، وخصوصاً مهمّات الجيش،

والشرطة، والسجون، والقضاء، والإدارات العامة للوزارات والإدارات المحليّة؛ وذلك تحقيقًا لمبدأ حيادية الدولة. وسنغطيّ في البحث الأدوار الممكنة للقطاع الحكومي الاقتصادي (ملكية الدولة) على نحوٍ تأخذ المكانة الذي تستحقها، متناولين سلبيات التجارب القائمة وإيجابياتها.

- إضافةً إلى الأشكال السائدة والمعروفة والمجرّبة، يمكن لمجموعة من أشكال توسيع الملكية أن تجد طريقها نحو النمو. وسنبحث عن هذه الأشكال؛ وهي من قبيل امتلاك أصحاب المصالح جزءًا من ملكية الشركة بالنسبة إلى من يوردون بانتظام موادّ أوليةً أو خدماتٍ لشركةٍ ما، أو يشترون منتوجات منها بكيفية منتظمةٍ مثلًا، أو بالنسبة إلى من يمتلكون أسهمًا أو حصصًا في شركةٍ أو أخرى. ومن أمثلة ذلك أيضًا أن يمتلك مشتركون في خدمات الكهرباء والماء والهاتف أسهمًا في الشركة التي تُقدّم الخدمة بالنظر إلى أنهم زبائن فتراتٍ طويلةً، كما يمكن أن يمتلك من يستعملون شركة نقل باستمرار بعض الأسهم فيها (قطارات، وباصات، وطائرات.. إلخ). ومثل هذا الأمر يحتاج إلى تشريعٍ، وتنظيمٍ، وحفّزٍ.
- يحتاج نموّ هذه الأشكال المتعدّدة؛ من الملكية الخاصة المشتركة، أو المشتركة الخاصة، إلى وعي واسع من جهة الأفراد بمصالحهم المادية، وبقدرتهم على العمل على تنمية هذه الأشكال من الملكية واستعدادهم له. ولكنه يتطلب كذلك إنشاء صناديق تمويل يمكن للحكومة أن تُؤمّن منها من جهة، وأن تفرض تشريعات مُشجّعة، أو ربما تُلزم المصارف توجية جزءٍ من قروضها لهذه الفئات والأشكال من النشاطات، بل يمكن منحها مجموعةً من المزايا. وسيقوم البحث بتحليل بعض السياسات مستفيدًا ممّا هو موجود في العالم، ومطورًا أفكارًا إضافيةً.

خامسًا، سياسة أجور وسوق عمل أكثر عدلًا

تُشكّل الأجور وحزمة المزايا الممنوحة لقوة العمل الجزء الآخر من الناتج، ويحصل عليها كلّ من يعمل بأجر في أيّ قطاعٍ عملٍ فيه. والقاعدة الأساسية هي ربط الأجر بتكاليف حياة العامل وأسرته، وبمستوى المعيشة – وهذان الأمران من الموضوعات الخلافية - وبمعدلات التضخم وارتفاع الأسعار، وبالإنتاجية والجودة والتكلفة أيضًا، فلا أجور مرتفعةً من دون إنتاجية مرتفعة وجودة مرتفعة وتكلفة منخفضة.

موضوع الأجور والمزايا وتنظيم سوق العمل هو من موضوعات الصراع الأبدي بين ربّ العمل والمشتغلين، فكلّ زيادة للأجور والمزايا تُقتطع من الربح ما لم ترتبط زيادة الأجور برفعٍ للإنتاجية. وعادةً ما تُثير مسألة رفع

الأجور حفيظة رجال الأعمال بسبب تأثيرها في التكلفة، والأسعار، والقدرة التنافسية لمنتجاتهم، وبخاصة في عالم اليوم المفتوح، على الرغم من أنّ زيادة الأجور من الناحية الاقتصادية تُوسع السوق؛ لأنها تنعكس قدرة شرائية أكبر، وهو أمر يُنعش الاقتصاد.

وقد يظهر تحليل العلاقة المثالية بين المشتغل وربّ العمل من جهة أنّ من مصلحة ربّ العمل أيضًا أن يرفع الإنتاجية ويُحسّن النوعية، ويخفض تكلفة الإنتاج. وهذه العوامل الثلاثة التي ترفع القدرة التنافسية تتحقّق بمساهمة الطرفين ربّ العمل والعامِل. فعلى ربّ العمل أن يطور التكنولوجيا المستخدمة، و/ أو يحسّن تنظيم العمل، و/ أو يدرّب العاملين، ويربط زيادة أجورهم بهذه العوامل الثلاثة (الإنتاجية، والنوعية، والتكلفة). أمّا بالنسبة إلى العامل، فهو يُقدّم الالتزام ويقوم بواجبه من خلال كلّ ما يحقّق ذلك. ولكنّ حسابات الاقتصاد لا تنطبق على الحالات المحدّدة لأوضاع الشركات التي تفكّر في مصالحها الخاصة، في المدى القصير. وثمّة شروط مُكمّلة للأجور والمزايا النقدية أو العينية؛ وهي شروط سوق العمل التي تؤمّن حدًّا من الحماية المرنة للعامل، فتحميه من التسريح التعسفي، على أنّ سياسات سوق العمل هي موضوع خلافيّ وموضوع للصراع.

وبما أنّ موضوع الأجور، والمزايا، وتنظيمات سوق العمل، من موضوعات الصراع الأبديّ، فإنّ تنظيم العمال في نقابات قوية تُوجّد كلمتهم مقابل كلمة ربّ العمل الواحدة وإرادته، وتؤدّي دورًا رئيسًا في حصول القوّة العمالية على أجور أكثر عدلًا؛ فكلما ضعف التنظيم النقابي، تراجعت حقوق المشتغلين.

ضمن هذا الصراع نعتقد أنّ مشاركة العمال في ملكية الشركة التي يعملون فيها ستغيّر طبيعة العلاقة جذريًا؛ من علاقة تصادمية إلى علاقة تشاركية. وسنبحث عن أشكال ممكنة لهذه المشاركة، مستفيدين من تجارب قائمة سابقة، إضافةً إلى البحث عن بعض الجوانب في نظام الأجور والرواتب وأنظمة سوق العمل.

سادسًا، سياسات قطاعية

إنّ حزمة السياسات النقدية والمالية والضريبية والتجارية والاستثمارية، وسياسات سوق العمل وغيرها، إمّا أن تعزّز استقطاب الثروة، وإمّا أن تعزّز توسيع قاعدة توزيع الدخل، وقاعدة الملكية، وسياسية أجرية وتطويرها، وسياسة سوق عمل عادلة. وسيتناول البحث السياسات الملائمة لتنمية توسيع قاعدة توزيع الدخل التي تعزّز توسيع قاعدة الملكية وتدعم تنمية الملكية الخاصة المجتمعية التي عدّناها،

وفي هذا السياق، يبرز تحدي القدرة على صياغة وتطبيق سياسات تشجع أشكال الملكية الخاصة الجماعية، التي تعزز الديمقراطية الاقتصادية، وتنمي نظام اقتصادي اجتماعي يختلف في أسسه ويخدم مصالح تختلف عن مصالح الفئات الضيقة المسيطرة، وعن ما هو سائد عموماً في عالم يزداد عولمة وانفتاحاً وتشابكاً، مثل سياسات ضريبية ومالية وموازنة عامة ونقدية واستثمار وسياسات سوق عمل وأجور وسياسات تجارية وصناعية وسياسات النقل والاتصالات وسياسات التعميد الحكومي وسياسات الخدمات الصحية وسياسات إسكان وسياسات التعليم والتدريب والصحة، وأيضاً تطوير أدوات واساليب الرقابة المجتمعية لقياس وضبط أداء الحكومة والهيئات الجماعية إضافة لسياسات اعلامية مناسبة وثقافية تروج لمفاهيم الديمقراطية الاقتصادية على أنقاض ثقافة تقليدية عميقة الجذور.

سابعاً، الدور الذي للدولة

يمكن أن تتسم الدولة؛ كي تضطلع بدورها على نحو يعزّز توسيع قاعدة توزيع الدخل وبدورها الاقتصادي الاجتماعي التنموي المركب، بالأدوار الآتية:

- دور الدولة التنظيمي: أي خلق البنية التشريعية والتنظيمية والمؤسسية للنشاط الاقتصادي، بما في ذلك دورها التدخلي لتصحيح تشوهات السوق واختلالاتها الاقتصادية والاجتماعية، مستخدمةً السياسات النقدية والمالية والتجارية، على نحو يخلق بيئةً مشجعةً للاستثمار. ويبقى السؤال الخلافي حول الحدود المنتجة والمفيدة لتدخل الدولة وأشكاله.
- دورها حكماً محايداً بين طبقات المجتمع وفئاته بحيث ترعى التوازن الاجتماعي وتسهم في تصحيح التشوهات الاجتماعية التي تخلقها السوق، بما في ذلك كبح استقطاب الملكية ومنع استقطاب الثروة، وتحفيز توسيع قاعدة الملكية وقاعدة توزيع الدخل، إضافة إلى أدوارها الاجتماعية والثقافية. وحيادية الدولة تجاه الطبقات والفئات الاجتماعية شرط لا بد منه كي تقوم بدورها على النحو الصحيح. ورغم أن الحيادية نسبية ومن الصعب جعلها مطلقة، ولكن تعزيز حيادية الدولة أمر ضروري لقيام ديمقراطية اقتصادية كي لا تكون الدولة أداة بيد طبقة رجال الأعمال يستخدمونها بما يعزز مصالحهم فقط، بل أن تقوم بدورها بحيادية تضمن التوازن ومراعاة المصالح المشتركة بين الطبقات والفئات.

- دورها الاستثماري المكمل ومبادر لإقامة الاستثمارات التي يُحجم عنها القطاع الخاص/ الأهلي، سواء كان في بعض القطاعات أو بعض المناطق، أو في الاستثمارات التي تساهم في توازن العرض والطلب، ولكن ذلك يكون وفق الأنظمة نفسها، ومن دون أيّ مزايا غير مبررة. ويمكن لهذا الدور أن يتخذ شكل شركات حكومية خالصة، أو مشتركة مع القطاع الخاص بنسب تقل عن 50 %، وأن تُدير استثمارات الدولة شركة/ شركات قابضة حكومية تابعة لصندوق/صناديق استثمار حكومي ويعمل وفق قواعد السوق.
- إقامة البنية التحتية المادية والاجتماعية للنشاط الاقتصادي والاجتماعي، وهذا يشمل المرافق العامة من طرائق، وجسور، وأقنية، وسدود، ومنشآت عامة معروفة، إضافةً إلى إنفاقها في التعليم في جميع مراحلها، وفي الصحة، وتقديمها مجاناً، أو بتعريفه مخفضة للفئات المحدودة الدخل؛ وذلك لمنع استقطاب المجتمع بين دائرتين، دائرة غنية تمتلك التعليم والصحة، ودائرة فقيرة يملكها الجهل والمرضى. علاوةً على ذلك ينبغي أن تنفق في الثقافة والفنون والرياضة، وأن تكون لها برامج لدعم الفئات المهمشة
- لا بدّ من رفع معدلات الضريبة على الأرباح المرتفع كي تقوم بهذه الأدوار بكفاءة؛ وذلك بتطبيق ضريبة تصاعديّة، وخفض ضريبة القيمة المضافة أو إلغائها، لأنها ضريبة غير عادلة.
- إنّ دور الدولة موضع جدلٍ، بل خلاف، ولكن لا نعتقد أنّ الوصفة الليبرالية "الدولة النحيلة": أي الدولة الهزيلة هي الوصفة التي تلائم الديمقراطية الاقتصادية. فدور الدولة الذي يلائمها يمثله التشبيه البليغ المتمثل بالقبض على العصفور، والعصفور هو المجتمع الذي تقبض عليه يد الدولة؛ فإنّ شدّت اختناق، وإن أرخت طائرًا. وإذ نُورد هذا التشبيه، فإننا نذكر مدى توقنا إلى الطيران بعد أن كادت قبضة الدولة في الماضي تكتم أنفاسنا، ولكن يجب ألاّ يدفعنا التطرف إلى تطرف آخر.

ثامناً، برنامج طوعي لإعادة هيكلة الشركات

لا بد من تخليص الشركة من سيطرة منطلق الربح بشكل مطلق عليها وان يبقى هو المعيار الوحيد والدافع الوحيد لنشاطها. وبالتالي العمل، إلى جانب كونها مؤسسة لإنتاج الربح مالمكها، باتجاه جعلها مؤسسة في نسيج اجتماعي يرتبط بها وبنجاحها مصالح فئات واسعة وأن يكون لها دورها الاجتماعي الذي تحاسب وتكافأ عليه بطريقة ما. وضمن هذا التصوّر الضروري لتعزيز التطور الاقتصادي والاجتماعي المستقر، ينبغي:

- إشراك العاملين بجزء من ملكية الشركة، ويكون ذلك في شكل حصص، أو أسهم مدفوعة القيمة نقدًا، أو بدلًا من حوافز، أو أي شكل ملائم، حتى لو كانت نسبة ملكية المشتغلين صغيرة، وينبغي أن يشارك ممثلو المشتغلين في الاجتماع السنوي للشركة (جمعيتها العامة). وهذا يعزّز تقارب المصالح بين المالكين المشتغلين؛ فينعكس ذلك إيجابيًا على الجميع. وإنّ اتجاه تملك المشتغلين حصصًا في الشركة التي يعملون بها يزداد ويتسع عبر العالم وهو أمرٌ قابل للتعميم.
- أن تخضع الشركة للمراجعة الاجتماعية لتقييم أدائها السنوي الاقتصادي والتزاماتها الاجتماعية، وتحتاج هذه المراجعة إلى وضع أسسٍ كاملةٍ ونظامٍ وآليةٍ، وهي مراجعة مجتمعية وليست حكوميةً، ويجب أن تكون لمصلحة الشركة، على نحوٍ تُقدّم لها شهادة ذات قيمة أخلاقية.
- توسيع التزام الشركة ببرامج اجتماعية؛ مثل تخصيص منحٍ للدراسة للطلاب، أو إقامة برامج تدريب لعاطلين عن العمل، أو تنفيذ مرفق صغير؛ مثل مستوصف صغير في حيّ أو منطقة ما، أو المساهمة في تنظيف البيئة في منطقة من المناطق، أو دعم برنامج ثقافي معيّن، أو غير ذلك من النشاط.

إنّ برنامج إعادة هيكلة الشركات، بجانبه المذكورين، هو برنامج طوعي تختار الشركة الدخول فيه من دون إلزام، ومن دون أيّ تبعات تجاه الشركة التي لا ترغب في تطبيقه؛ فهو ميزة إضافية تجعل الشركة ذات شهرة في الوفاء بالتزاماتها تجاه المشتغلين لديها، وتجاه الجهات الضريبية، وتجاه المتعاملين معها، وتجعلها ذات شفافيةٍ، وشركة ذات برنامج وطني. وبما أنّ هذا البرنامج طوعي وأنّ التزام الشركة له يقديّم فوائد للآخرين، يجب أن تنال الشركة حافزًا مقابل قيامها به؛ وهو متمثّل، إضافةً إلى إشرافها بوصفها شركة ملتزمة اجتماعيًا، بأنّ هذا الإشراف يفيدها في معاملاتها مع الضرائب والضمان الاجتماعي، وفي تقييمها لدى التقدم للمناقصات الحكومية، وفي تعاملاتها مع البنوك، فهي في إيجازٍ "شركة نظيفة".

لا يُتوقع أن تبادر شركات كثيرة إلى تطبيق إعادة الهيكلة الحالية، ولكن يُتوقع أن تبادر بعض الشركات الطليعية إلى ذلك وستراقب الشركات الأخرى نتائج مثل هذا البرنامج وستقرر في ما بعد انضمامها أو عدمه. وإنّ مبادرة القطاع الخاص لإطلاق مثل هذه المبادرة إنّما هو مقياس مدى ارتفاعه إلى مستوى الحاجات الوطنية، وتحوّله من قطاع لشركات فردية وعائلية تسعى وراء الربح فقط، إلى قطاعٍ رئيسٍ في المجتمع ذي رؤيةٍ ومشروعٍ وطنيٍّ.

تاسعاً، مجلس اقتصادي اجتماعي

قامت عدّة دول بتأليف "مجلس اقتصادي اجتماعي" يُمثّل الأطراف الرئيسية الثلاثة للعقد الاجتماعي، وهي:

- الدولة ممثلةً بأجهزتها.
- مجتمع قطاع الأعمال المنظم ممثلاً بغرف التجارة والصناعة، واتحادات رجال الأعمال.
- المجتمع المدني ممثلاً بنقابات العمال، والنقابات المهنية، والمنظمات الأهلية الكبرى للفلاحين، والنساء، والشباب، والأحزاب السياسية، والمؤسسات التمثيلية.

يكون المجلس، إذن، ندوةً للتشاور والاتفاق على قواعد تحفظ التوازن وتحفز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. وهذه التجارب لم تقدّم نجاحات ذات قيمة، ولكنّ هذه المؤسسة تنسجم في أسسها مع "الديمقراطية الاقتصادية"، ومن ثمة، سيغطّي البحث بعض التجارب ويحلل نجاحاتها وإخفاقاتها.

عاشراً، مجتمع مدني فاعل

المجتمع المدني الفاعل الذي يمتلك قدرات عالية على التنظيم والتعبير والعمل المشترك، إنما هو شرط لا بدّ منه لتنمية الديمقراطية الاقتصادية، وتنمية أسس نظام سياسي واقتصادي يتجاوز الرأسمالية الليبرالية إلى درجة أعلى. ومثلما أنّ قطاع الأعمال الكبير يُنظّم نفسه في اتحادات، فإنّ الكتلة الرئيسة من المجتمع المدني المكون من المشتغلين والمستهلكين يحتاجون إلى ما يجمع كلمتهم؛ لتقابل كلمة الدولة وكلمة قطاع الأعمال في الشراكة الثلاثية بين الدولة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني.

إنّ بناء اقتصاد ديمقراطي يحتاج إلى مساهمة واسعة من الناس، ويحتاج إلى مبادراتهم العملية، وبخاصة إنشاء الجمعيات التعاونية والشركات التعاونية، وفي هذا السياق يأتي دور النقابات العمالية والمهنية والجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية، ودائماً يضطلع الإعلام بدور مهمّ في الترويج والحشد.

إنّ المجتمع يجب أن يكون المبادر لا أن يكتفي، وكما هي العادة، بالمبادرات التي تأتي من الحكومة. إنّ مجتمع الاقتصاد الديمقراطي يجب أن يكون مجتمع المبادرات التي تأتي من الأطراف الثلاثة من الحكومة ومن قطاع الأعمال ومن المجتمع المدني.

سيلعب نمو الوعي لدى عموم الناس بمصالحهم وبدورهم وبفوارق الثروة ونمو استعدادهم للعمل من اجل مصالحهم، ومساهمة الباحثين في تطوير أفكار شاملة لتجاوز الرأسمالية من داخلها، وتشكلها في تيار فكري ثقافي ينعكس في البحوث وفي الإعلام وفي الأدب والفن، ثم تكوين تيار سياسي من أحزاب وجمعيات ونقابات ومنظمات غير ربحية تتبنى الديمقراطية الاقتصادية وتروج لها في الإعلام والتعليم كلها ستسهم في نمو بدائل الرأسمالية من داخلها وتسهم في إقامة نظام اقتصادي اجتماعي يقدم لكل فرد في المجتمع ما يستحقه.

